الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/8
AU/STC/FMEPI/EXP/8(III)

Distr.: General
20 February 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة الخبراء

الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي

لجنة الخبراء

الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء

داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال*

المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩)

مذكرة من الأمانة

ملخص

تُقدَّم هذه الوثيقة بموجب القرار ٩٤٣ (د- ٤٩) الذي طُلب من الأمين التنفيذي أن يقوم بإجراء استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة. وتتضمن الوثيقة تقييما للاستنتاجات والتوصيات الأولية للاستعراض ، إلى جانب أوجه قصوره المنهجية، وذلك بغرض تسليط الضوء على الحاجة إلى إخضاعه إلى المزيد من الدراسة بالنظر إلى الطابع غير النهائي لمعظم الاستنتاجات. ويستند التحليل إلى المعرفة التجريبية للأمانة والخبرة التي اكتسبتها في تنفيذ القرارات السابقة بشأن موضوع الهيكل الحكومي الدولي، فضلا عن الآراء والمقترحات التي أعرب عنها موظفو الأمانة خلال عملية الاستعراض. وتنتهي الوثيقة في آخر الأمر إلى إقتراح مجموعة من الإجراءات التي قد ترغب اللجنة في النظر فيها في هذا الصدد.

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEP/1(III)

أولا- المقدمة

١- تُقدَّم هذه الوثيقة بموجب الفقرة الثانية من قرار اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ٩٤٣ (د- ٤٩) بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح والخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨- ٢٠١٩، الذي طلب إلى الأمين التنفيذي القيام بإجراء استعراض مستقل وشامل ودقيق للهيكل الحكومي الدولي للجنة، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية، وعلاقة ذلك بالأولويات البرنامجية للجنة، بالاستناد إلى أولويات أفريقيا، وأن يقدم وفقا لذلك التكليف تقريرا إلى اللجنة في دورتها الخمسين.

٢- وتأتي الوثيقة كذلك تلبية لما ورد في الفقرة ٣ من ذلك القرار، التي قررت بموجبها اللجنة تأجيل عقد اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية في عام ٢٠١٧ ريثما يتم استكمال الاستعراض المستقل.

٣- وقد استندت الأمانة، عند إعداد هذه الوثيقة، إلى استنتاجات وتوصيات الاستعراض الخارجي الذي أجراه خبير استشاري مستقل قام بتقييم الأداء العام للهيكل الحكومي الدولي، بما في ذلك لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة له. وعلى الرغم من عيوب الاستعراض المنهجية التي تجري مناقشتها بالتفصيل لاحقا، فإنه يقدم بعض التوصيات الأولية التي قد ترغب اللجنة في استعراضها والنظر فيها.

٤- ويتضمن الفرع الثاني من هذه الوثيقة عرضا موجزا لاستعراضات مشابهة أجريت في الفترة من ٢٠٠٦ (القرار ٨٤٤ (د-٣٩)) إلى ٢٠١٦ (القرار ٩٠٨ (د- ٦٤)). ويركِّز هذا الفرع على الغرض من إجراء الاستعراضات السابقة والمنهجية المتبعة فيها، وذلك تمهيدا للاستعراض الذي يجري القيام به في الوقت الحالي.

٥- ويعرض الفرع الثالث العيوب المنهجية للاستعراض الحالي، كما يلفت الانتباه إلى الاستنتاجات الغير نهائية التي توصل إليها، مما يستدعي النظر في مقترحات الأمانة.

٦- أما الفرع الرابع فيناقش تقييم الأمانة لاستنتاجات الاستعراض وتوصياته، ويتضمن مقترحات بشأن الإجراءات المقبلة، مع مراعاة التطورات الحالية والآفاق المتوقعة والمشهد المؤسسي الذي يعمل في إطاره الهيكل الحكومي الدولي والذي يجري الاستعراض في إطاره.

ثانيا- الاستعراضات السابقة للهيكل الحكومي الدولي للجنة الاقتصادية لإفريقيا

٧- جرى العديد من الاستعراضات الرئيسية للهيكل الحكومي الدولي للجنة منذ تأسيسها سنة ١٩٥٨، وذلك بناء على طلب منها في إطار مساعيها المطردة لتعزيز أهميتها وكفاءتها وفعاليتها وبغرض تعزيز التنسيق والانسجام مع المنظمات الإقليمية الأخرى. ومن بين التقارير السابقة، ثمة تقريران جديران بالاهتمام بصفة خاصة نظرا لأنهما يشددان على الحاجة إلى إعادة تصميم الهيكل الحكومي الدولي للجنة بما يكفل النجاح في بلورة توجهها الاستراتيجي

الجديد وهيكلها البرنامجي. وعلى امتداد تاريخ اللجنة،كان الهدف الأساسي لتوجهها البرنامجي يتمثل في ضمان استجابتها بكفاءة لأولويات أفريقيا الإنمائية.

٨- وهكذا، خضع هيكل اللجنة الحكومي الدولي في آذار/مارس ٢٠٠٦ لتعديلات رئيسية اقتضتها بدورها التعديلات الرئيسية التي أجريت على التوجه البرنامجي في فترة سابقة بموجب القرار ٨٤٤ (د- ٣٩)، بشأن تصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لكي تستجيب بصورة أفضل لأولويات أفريقيا. وفي إطار الاستجابة لولاية اللجنة المتمثلة في دعم خطة الاتحاد الأفريقي، وتعزيز التعاون بين مكاتبها دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، أُعيدت صياغة التوجه الاستراتيجي لبرنامجها. كما جرت إعادة هيكلته بحيث يتمحور حول عشرة برامج فرعية. وفي أعقاب تأييد الدول الأعضاء لعدد من المقترحات المقدمة من الآمانة، تمت مواءمة الهيكل الحكومي الدولي للجنة على الوجه الصحيح.

٩- وبعد ذلك، في آذار مارس ٢٠١٣، أجريت على الهيكل الحكومي الدولي للجنة مجموعة ثانية من التغييرات التي اقتضتها الإصلاحات الشاملة المدخلة على نموذج الأعمال الخاص باللجنة بموجب القرار ٩٠٨ (د- ٤٦)، بشأن إعادة تركيز محاور عمل اللجنة وإعادة ضبط أنشطتها. وقد استرشدت التغييرات المدخلة على نموذج عمل اللجنة بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (Assembly/AU/Dec.450.(XX) الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العشرين المعقودة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣. وأهاب مؤتمر الاتحاد الأفريقي بدوره بالأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم الدعم اللازم للجنة للارتقاء بعملها وفقا لأولويات أفريقيا. وقد ايدت اللجنة أيضا هذه التغييرات في قرارها ٩٠٨ (د- ٤٦)، الذي اعتمدته في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٣ في إطار الاجتماعات السنوية المشتركة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

١٠- وسعيا للتقيد بشعار ''أفريقيا أولا''، عمدت اللجنة إلى إعادة صياغة هويتها لكي تتحول إلى مجمع فكر مرجعي يختص بالسياسات العامة لأفريقيا في مجال التنمية بهدف التعجيل بإحداث التحول الهيكلي للقارة. ويغطي التوجه البرنامجي الجديد للجنة، الذي يستند إلى ركيزتين برنامجيتين هما أبحاث السياسات العامة ونشر المعرفة، تسعة مجالات مواضيعية أو برامج فرعية. وقد جرت إعادة مواءمة الهيكل الحكومي الدولي بما يكفل اتساق الهيئات الفرعية مع الأولويات البرنامجية الجديدة للجنة ومع هياكل الاتحاد الأفريقي. ونتيجة لذلك، ألغيت بعض اللجان أو دُمجت ضمن لجان أخرى ، كما أُنشئت لجان جديدة سعيا لبلوغ المزيد من التماسك ولتحقيق فعالية التكلفة. وتمخضت هذه العملية عن إنشاء الهيكل الحكومي الدولي الذي يجري استعراضه حالياً.

١١- ومنذ القيام بهذه الاصلاحات، اعتمدت الدول الأعضاء والأمم المتحدة خطتين عالميتين رئيسيتين واتفاقا بشأن تغير المناخ: خطة عمل أديس أبابا المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد في تموز/ يوليه ٢٠١٥، وخطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

التي اعتمدها مؤتمر القمة للأمم المتحدة المعقود في أيلول/ سبتمبر٢٠١٦، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي اعتمده مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته الحادية والعشرين في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٦، وأسفر ذلك عن استحداث ولايات جديدة وتجديد التركيز على جهود إنهاء الفقر بكافة أشكاله، ومحاربة التفاوتات، والتصدي لتغير المناخ مع الحرص في الوقت ذاته على تحقيق التنمية المستدامة. وتقتضي هذه التطورات الجديدة تكييف السبل التي تتبعها اللجنة للاضطلاع ببرنامج عملها في مسعى لتعزيز استجابتها للأولويات الجديدة أو المتغيرة للدول الأعضاء، وسيكون لهذه التطورات أيضا تأثير على الهيكل الحكومي الدولي للجنة.

١٢- وقد صممت جميع مساعي الإصلاح في اللجنة للاستجابة للاحتياجات والمتطلبات المتغيرة لدولها الأعضاء والتحولات التي تطرأ على صعيد المشهد المؤسسي وأولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والعالمي. وحظيت عمليات إعادة الهيكلة على الدوام بالدعم والتيسير بفضل المشاورات التي اجريت مع الشركاء بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الدول الأعضاء في اللجنة، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الإقليمية، والهيئات الحكومية الدولية وغيرها من الهيئات المعنية بالتنمية. ودائما ما كانت بلورة خطط الإصلاح تعقبها مباشرة إعادة تصميم الهيكل الحكومي الدولي بما يكفل دعمه المستمر للأولويات البرنامجية الجديدة. وقد تم النظر في جميع الخطوات المتخذة لإعادة ضبط أنشطة اللجنة على النحو الذي أقرّته، مع بعض التعديلات الطفيفة أحيانا، في إطار دورات مؤتمرها لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

ثالثا- منهجية استعراض الهيكل الحكومي الدولي للجنة وأوجه القصور التي تشوبه

١٣- استندت المنهجية المتبعة لاستعراض الهيكل الحكومي الدولي الحالي للجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الرغبة في الحصول على منظور متكامل بشأن مكوناتها، وتوجهها، وهيكلها فضلا عن الحاجة إلى تقييم أهميتها وفعاليتها وكفاءتها وتنسيقها كآلية إشرافية في ضوء الولاية الموكلة إليها. وبناء على ذلك، تم اقتراح عدد من المنهجيات المختلطة للحصول على أدلة من مصادر معلومات مختلفة ودعمها.

١٤- وهكذا فقد تطلب إعداد هذا التقرير إجراء مشاورات مع المسؤولين الرئيسيين في مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي، ومسؤولي الاتصال لدى الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أديس أبابا، والأعضاء الحاليين في مكتب مؤتمر الوزراء. وأجريت كذلك مشاورات مع فريق الإدارة العليا في مقر اللجنة ومع مديري المكاتب دون الإقليمية والمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

١٥- وقد جرى تعميم مسح استقصائي على طائفة متنوعة من المشاركين في دورة مؤتمر الوزراء لكي يقوموا بملئه فقام بالرد على الاستبيان ١٠٣ مشاركا من بين ٤٠٠ مشارك بما يمثل نسبة ٢٦ في المائة. وأُرسل الاستبيان كذلك إلى أعضاء لجان الخبراء الحكومية الدولية

الذين شاركوا في الدورات بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٥ (تم تلقي ٧٩ ردا). وكان الهدف من الاستبيان استطلاع الآراء بشأن جدوى وكفاءة وفعالية الدورات المختلفة للمؤتمر الوزاري ولجان الخبراء الحكومية الدولية.

١٦- شمل الاستبيان طائفة واسعة من المشاركين السابقين في دورات المؤتمر الوزاري: وكان من بينهم ممثلون للدول الأعضاء (٣٢ في المائة)؛ وكيانات الأمم المتحدة (٩ في المائة)؛ والقطاع الخاص(٥ في المائة)؛ ووسائط الإعلام (٣)؛ والمنظمات (٧ في المائة)؛ والمجتمع المدني (١٩ في المائة)؛ ومفوضية الاتحاد الأفريقي (٤ في المائة)؛ والجامعات (٧ في المائة)؛ والجهات الأخرى (١١ في المائة). ومن بين الموظفين الحكوميين الذين جرت استشارتهم، كان ٦ في المائة أمناء عامين مساعدين، و٣٥ في المائة مديرين، و١ في المائة أمناء دائمين، و٥٨ في المائة موظفين من المراتب الدنيا.

١٧- وغطى الاستبيان الموجه لأعضاء لجان الخبراء الحكومية الدولية الدول الأعضاء (٥٢ في المائة) ، والجماعات الاقتصادية الإقليمية (١١ في المائة)، والمنظمات الدولية (٨ في المائة)، والمجتمع المدني (١ في المائة)، والكيانات التابعة للأمم المتحدة (١ في المائة)، والجامعات (٥ في المائة)، والقطاع الخاص (٤ في المائة)، ووسائط الإعلام (١ في المائة)، والفئات الأخرى (١٧في المائة). وفي المجموع،كان ٣ في المائة ممن خضعوا للاستبيان أمناء دائمين؛ و٢٩ في المائة مديرين؛ و٦ في المائة خبراء اقتصاديين رئيسيين؛ و١٨ في المائة خبراء اقتصاديين؛ و١٥ في المائة مستشاريين؛ و٢٩ في المائة مسؤولين من المستويات الدنيا.

١٨- وأُجرى استعراض مكتبي شامل للوثائق تضمن كذلك استعراضا للوثائق ذات الصلة الواردة من اللجان الإقليمية الأخرى. وفضلا عن ذلك، تم إيفاد بعثات ميدانية إلى داكار التي يقع فيها المقر الرئيسي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وإلى مقر أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا.

١٩- واتبع الاستعراضُ نهجا مختلطا أُستخدمت فيه الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات جنبا إلى جنب مع الأساليب التحليلية سعيا للإحاطة بمختلف وجهات النظر والحقائق بشأن عمل الأجهزة الفرعية للجنة. وكان من المنتظر أن ينتهي الاستعراض في غضون فترة شهرين. وفي حين كان من المتوخى للاستعراض أن يكون شاملا قدر المستطاع، فقد اصطدم ببعض أوجه القصور التي لم يكن هناك مناص منها. فالدراسات المفصلة من هذا الحجم تستوجب توفر القدر الكافي من الوقت و الموارد لكفالة التعرض لجميع أسئلة الاستعراض بصورة تخلو من الغموض . وبالنظر إلى المنهجية الطموحة التي اتبعها الاستعراض، كان من الصعب الوصول إلى استنتاجات نهائية بشأن بعض جوانب الهيكل الحكومي الدولي للجنة.

٢٠- وحَالَ عدم توفر بعض البيانات الإدارية إلى جانب ثغرات أخرى في البيانات دون أن تستند الدراسة إلى أدلة قوية. أما البيانات الإدارية فقد أظهرت، عند توفرها، تناقضات تعيق إكمال التحليلات المفصلة في وقتها. وفي غياب السجلات الكاملة والمؤسسية، وبالنظر إلى

عدم وجود سجل بالمشاركين والمداولات لجميع اجتماعات الهيئات غير الحكومية، فإن فرص نجاح القيام بأي تحليل متقن تصبح محدودة جداً.

٢١- ومن ناحية أخرى، فإن تبدّل الموظفين في مختلف المنظمات والمكاتب قد أعاق بشكل كبير إجراء الاستبيان الإلكتروني على مستوى يتيح الحصول على استنتاجات ذات جدوى من حيث أهميتها الإحصائية والعملية بالنسبة لتصورات المشاركين وتجاربهم فيما يتصل بالهيكل الحكومي الدولي. كما أن إجراء الاستبيان في كانون الأول/ ديسمبر، أي خلال موسم العطلات، قد ساهم في إحداث مزيد من التأخر في إكمال الاستبيان نظرا لعدم وجود المجيبين أو عدم قيامهم بالرد.

٢٢- واعتمدت منهجية الاستعراض على تقاطع مختلف مصادر البيانات الكمية والنوعية على حد سواء لكي يتسنى التحقق من صحة القرائن المستخدمة كأساس للاستنتاجات والتوصيات. ومن ناحية أخرى، فإن الندرة النسبية للاستعراضات المتوفرة بشأن المنظمات الشبيهة، مثل لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، لا تتيح إلا تقييما جزئيا وقرائن محدودة لاستخلاص أي استنتاجات بشأن جدوى تنفيذ بعض التوصيات وطرائق تنفيذها. ولابد من وجود استعراض محكم يستند إلى استنتاجات وتوصيات قائمة على الأدلة لكي تتمكن اللجنة من اتخاذ القرارات السليمة بشأن تغيير الهيكل الحالي أو الإبقاء عليه.

٢٣- وبالإضافة إلى أوجه القصور المذكورة أعلاه، يتوقع أن تتشكل مسيرة التنمية في أفريقيا في المستقبل القريب من خلال عدد من الاتجاهات العالمية التي تحمل في طياتها تأثيرات عميقة على التوجه البرنامجي للجنة. وإضافة إلى ذلك، فإن التغييرات التي حدثت على مستوى قيادة منظمة الأمم المتحدة وأمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سوف تؤثر بالتأكيد على اختيار اللجنة لتوجهها الاستراتيجي الجديد. ومن المتوقع للأمين العام الجديد للأمم المتحدة والأمين التنفيذي الجديد للجنة أن يقوما، بموجب حقهما القانوني في ذلك، بتشكيل رؤيتهما الخاصة بدور المنظمة وتأثيرها على المشهد الإنمائي المتغير وتوجهها البرامجي الجديد.

٢٤- وتستدعي هذه التغييرات أن تقوم اللجنة بإعادة تحديد موقعها في ضوء الميزة النسبية التي تتمتع بها ووفقا لولايات الأمم المتحدة. إذ أن فعالية الهيكل الحكومي الدولي للجنة تستند إلى كفاءة توجهها البرنامجي الجديد، الذي ينبغي إخضاعه لبحث متأنٍ ومناقشات مكثفة وبلورته بصورة محكمة. وسوف يبقى النجاح في مواءمة الهيكل الحكومي الدولي للجنة مع أولوياتها البرامجية رهنا بتوفر فهم يتسم بالوضوح ويحظى بقبول واسع النطاق للأولويات التي يجري وضعها حاليا.

٢٥- وعلى الرغم من أن الأمانة مستعدة ومهيأة تماما لمواءمة هياكلها التنظيمية وتقويتها من خلال العمل مع الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي والصعيدين الإقليمي والوطني استجابة للتغيرات المحددة والمتوقعة في المشهد الإنمائي الأفريقي، فهي ترى أنها سوف تحتاج إلى المزيد من الوقت لإجراء استعراض أكثر تفصيلا لهيكل اللجنة الحكومي الدولي، لكي

تتمكن من توفير ما يكفي من المعلومات للجنة بما يتيح لها اتخاذ القرارات اللازمة. وسوف يقوم هذا الاستعراض على أساس الاستنتاجات الأولية للاستعراض الحالي والتوجه البرامجي الجديد المتوقع للجنة. وبالنظر إلى العيوب المنهجية والتغيرات البرنامجية المتوقعة المذكورة أعلاه، ترى الأمانة أن هناك حاجة ملحة لإجراء تحليل إضافي للاستنتاجات الأولوية والوصفية للاستعراض لكي تتمكن اللجنة من البت في أمر اختيار هيكل ملائم من شأنه أن يكفل مواءمتها مع الأولويات المتغيرة للدول الأعضاء.

رابعاً – ملخص الاستنتاجات والتوصيات الأولية

٢٦- على الرغم من طلب الأمانة الحصول على المزيد من الوقت لكي تستكمل إجراء استعراض أكثر شمولا والقيام بالمزيد من التحليل، فإن نتائج هذا الاستعراض الأولي تقدم تحليلا جيدا لعمل الهيكل الحكومي الدولي ويمكنها أن تشكل أساسا لتوصيات تمهيدية بشأن سبل تعزيز فعاليتها وكفاءتها. ويمكن للأمانة أن تستوعب بعض هذه التوصيات دون أن يقتضي ذلك اتخاذ أي إجراء من جانب اللجنة، كما يمكنها إدراج توصيات أخرى قد ترغب اللجنة في دراستها واتخاذ إجراء بشأنها.

ألف– توصيات تتعلق باللجنة وهيكلها الحكومي الدولي وعلاقاتها بالدول الأعضاء

٢٧- تُظهر الاستنتاجات الأولية للاستعراض الحاجة إلى تعزيز الأداء الوظيفي العام للهيكل الحكومي الدولي للجنة. ويمكن القيام بذلك من خلال تعميم الدور الموكل للجنة فيما يتصل بالإشراف على الأمانة وتقديم النصح لها في عملها. وقد ترغب اللجنة، عند قيامها بذلك، في النظر في التوصية بإنشاء لجنة استشارية للممثلين الدائمين، لمساعدتها في أداء دورها الإشرافي والاستشاري فيما بين الدورات. وقد ترغب اللجنة في اسناد الوظائف التالية إلى لجنة الممثلين الدائمين:

(أ) المحافظة على التعاون الوثيق والتشاور فيما بين الدول الأعضاء وأمانة اللجنة، بما في ذلك من خلال تقديم المشورة والتوجيه لكي يسترشد بهما الأمين التنفيذي عند قيامه بالأنشطة المعنية؛

(ب) تقديم النصح للأمين التنفيذي ومساعدته في وضع مقترحات للإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل تتماشى مع الإرشادات المقدمة من اللجنة؛

(ج) تلقي معلومات بشأن العمل الإداري والمالي للجنة، بصورة منتظمة، ومساعدة الأمين التنفيذي في الإشراف على رصد برنامج عمل اللجنة وتقييم تنفيذه؛

(د) استعراض مشروع الجدول الزمني للاجتماعات قبل عرضه على اللجنة في دورتها السنوية؛

(هـ) تقديم المشورة للأمين التنفيذي بشأن جدول الأعمال المؤقت لدورات اللجنة ولجانها الفرعية، مع مراعاة الحاجة إلى إيجاد جدول أعمال مركَّز وقائم على النتائج، يتماشى مع الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء كما تحددها هذه الدول نفسها؛

(و) تقديم المشورة للأمين التنفيذي بشأن تحديد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الناشئة وغيرها من القضايا لإدماجها في جداول الأعمال المؤقتة لدورات اللجنة وفي وضع جدول الأعمال المشروح لكل دورة من دوراتها.

(ز) الاضطلاع بأي أعباء أخرى توكلها إليها اللجنة.

٢٨- وتمثل التوصية التي تنص على إنشاء لجنة استشارية شرطا محوريا لا غنى عنه لتحقيق جميع التوصيات الأخرى، نظراً لأنها ستمكِّن أعضاء اللجنة وأعضاءها المشاركين من المشاركة الدورية والمخصصة في جميع المسائل الهامة. وتشمل هذه المسائل تلك التي تُعرض على اللجنة فيما بين الدورات، والمسائل المطروحة في المشاورات التي تجري في الفترة السابقة للدورات، واستعراض وتقديم التوجيه بشأن الوثائق النظامية.

٢٩- وفيما يتعلق بلجان الخبراء الحكومية الدولية، فقد ترغب اللجنة، بالنظر إلى ضرورة إخضاع المسألة لمزيد من الدراسة، في رفع الوقف المؤقت لعقد الدورات السنوية للجان الخبراء الحكومية الدولية وتمكينها من عقد دوراتها في عام ٢٠١٧ ريثما يتواصل الاستعراض.

٣٠- وإضافة إلى ذلك، ترد أدناه بعض التوصيات التي ترى الأمانة إمكانية استيعابها في الفترة الانتقالية دون أن يستدعي ذلك اتخاذ أي إجراء من جانب اللجنة.

باء- التوصيات التي لا تتطلب اتخاذ أي إجراء من جانب اللجنة

١- دورات اللجنة

٣١- تحيط الأمانة علما بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض فيما يتصل بالتخطيط لمؤتمر الوزراء وتنفيذه ومتابعته. ومن رأي الأمانة أن هذه التوصيات تستند إلى نسيج معقد من الهياكل البرامجية والتشغيلية التي تقتضي مزيدا من الاستجلاء والتحليل، وهو أمر مهَّدت له هذه الاستنتاجات الأولية.

٣٢- وتؤكد الأمانة مجددا على أهمية المشاركة المنتظمة والمخصصة للممثلين رفيعي المستوى في دورات المؤتمر بوصفها شرطا لا غنى عن لنجاح مداولاتها. وسوف يقف الاستعراض في مرحلته الثانية على العوامل التي تحدد وتيّسر هذه المشاركة، والمستويات الضرورية للتمثيل والمشاركة، بغرض صياغة حلول قائمة على الأدلة ومصممة بحيث تغير الاتجاه المرصود وتوجد بيئة داعمة تتيح للدول الأعضاء المشاركة بصورة مجدية خلال فترة ما بين الدورات وفي المداولات السابقة للدورات وخلال الدورات نفسها.

٣٣- وتؤكد الأمانة التزامها باستحداث آليات ملائمة تمكن اللجنة من المشاركة بفعالية في المشاورات والمداولات قبل دورات المؤتمر الوزاري واثناءها وفيما بعدها. وتشمل هذه الآليات المشاورات المكثفة في مرحلة ما قبل الدورات، والإجراءات المتبعة لإعداد واستعراض ونشر برنامج العمل والوثائق الفنية والنظامية، واستعراضات تواتر دورات المؤتمر وخطوطها الزمنية، وعدد الفعاليات الجانبية ومواضيعها. ويشمل الاستعراض الحالي عددا من الاستنتاجات الجوهرية ذات الصلة بهذه الآليات مما يعني الحاجة إلى المزيد من التحليل لآثارها البرامجية والتنظيمية فضلا عن آثارها على صعيد الميزانية والمنظمات بما يمكِّن من إعادة هيكلة البنية الحكومية الدولية وتحديث اختصاصات اللجنة ونظامها الداخلي.

٣٤- وتحيط الأمانة كذلك علما بالتوصيات المتعلقة بالتدابير التنظيمية المصممة لتوجيه ورصد جميع مراحل العملية الإعدادية للمؤتمر ومتابعته. وترى الأمانة أن إجراء المزيد من التحليل بشأن العوامل المذكورة أعلاه، وخاصة التغييرات المتوقعة في التوجه البرنامجي والهياكل المرتبطة بذلك، سوف يلقي المزيد من الضوء على التشكيل الفعال للأمانة وتحديد المسؤوليات والأدوار في داخلها.

٢- لجان الخبراء الحكومية الدولية

٣٥- وتحيط الأمانة كذلك علماً بالتوصيات ذات الصلة بالعلاقات بين لجان الخبراء الحكومية الدولية والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وآليات التنسيق دون الإقليمية، ومكاتب اللجنة دون الإقليمية، كما ترحب بخلاصة الاستعراض التي تفيد بضرورة القيام بدراسة طرائق إشراك الأطراف الفاعلة الرئيسية من خلال الآليات الإقليمية في ضوء ولايتها الحالية ومدى ملاءمتها للغرض الذي صممت من أجله، دون إجراء تغيير متعجل لهذه الهياكل. وينبغي دراسة ما تضمنته التوصيات فيما يتعلق بتدابير التنسيق والاتساق والانسجام بين لجان الخبراء الحكومية الدولية، وآليات التنسيق دون الإقليمية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمكاتب دون الإقليمية، بغرض التحقق من نجاعتها وتحديد طرائق تنفيذها عند الاقتضاء.

٣- الهيئات الفرعية المواضيعية

٣٦- تحيط الأمانة علما بالتوصيات التي تنص على التحديد الدقيق لهدف الهيئات المواضيعية الفرعية فضلا عن تأثيرها. وتتضمن استنتاجات الاستعراض إقرارا بالتغيرات المتوقعة للتوجه البرنامجي والهياكل ذات الصلة به في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطار المشهد الإنمائي الإقليمي والعالمي المتغير مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى العلاقة بين التنمية والحوكمة والسلم والأمن. وعليه، تشير الأمانة إلى الحاجة إلى صياغة التوجه البرامجي العام للجنة بصورة واضحة، بما يتيح إجراء إستعراض دقيق للهيئات الفرعية المواضيعية والتدابير الإشرافية للمجالات المواضيعية لتقييم برنامج اللجنة.

٤- مجلس إدارة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٣٧- تؤكد الأمانة من جديد أن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط يمثل ذراعا هامة لنظام نشر المعرفة لدى اللجنة. ولهذا السبب، فإن أي تغييرات مقترحة على الصعيد البرنامجي والقانوني لهيكله وعملياته سوف تعتمد على تحليل أجهزة السياسات العامة لدى اللجنة التي يتوقع أن تشهد تغييرات بموجب التوجه البرنامجي الجديد. ودأب برنامج عمل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، تاريخيا، على الاستجابة لآليات السياسات العامة التشريعية الرئيسية للجنة التي هي قيد الاستعراض حالياً.

خامسا- الخلاصة

٣٨- قد ترغب اللجنة، آخذة التحليل الوارد أعلاه في الاعتبار، في اعتماد قرار ينص أولا على منح الأمانة وقتاً إضافياً لإجراء المزيد من الاستعراض والتحليل ورفع تقرير عن ذلك إلى دورتها القادمة؛ وثانياً على إنشاء لجنة استشارية من الممثلين الدائمين يعينها أعضاء اللجنة؛ وثالثاً على رفع الوقف المؤقت للدورات السنوية للجنة الخبراء الحكومية الدولية ريثما يستمر الاستعراض والتحليل.